اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٢٦,٠٠٠	١٢١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١١١,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	٩٦,٠٠٠	٩١,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٦٦,٠٠٠	٦١,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة في كردستان

الطاولة الثانية: الاصـــلاح الاقتصـــادي في العـــراق

البحث الاول

اصلاح الاقتصاد العراقي

د.عبد الجبار عبود الحلفي
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة

ضمن المحور الثاني لطاولة المدى المستديرة التي انعقدت لمعالجة اشكالية (اصلاح الاقتصاد العراقي) قدم الدكتور عبد الجبار داود الحلفي رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة البحث الاول تحت العنوان نفسه وقد استعرض فيه آليات العمل لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق والسبل الكفيلة بالنهوض بالواقع المعيشي والاقتصادي بشكل عام..
وفيما يلي نص ورقة العمل التي تقدم:

وسائل وطرق بناء الاقتصاد العراقي

ليست هناك حلول جاهزة لمعضلة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي خاصة مع تباين في طروحات الكيانات السياسية التي تشكل هيكل الحكومة حاليا ومستقبلا وكذلك التباين في افكار وطروحات هذه الكيانات التي تشكل المجلس النيابي.. ووجود ظاهرة المحاصصة في توزيع المناصب بانواعها.
لكننا نفترض ان الوضع يمكن ان يتغير نحو الافضل ونقترح الوسائل الاتية لبناء اقتصاد متنوع ينزع عن هيكله صفة الريعية:
أولا: تشكيل مجلس قومي اعلى للسياسات الاقتصادية.
يرتبط هذا المجلس بمجلس الوزراء ويضم في عضويته الاتي:
أ-مجموعة من الاقتصاديين العراقيين الكفوئين والمعروفين محليا وعربيا، ولهم دراسات رصينة منشودة داخل العراق وخارجه ومساهمات في الصفحات الاقتصادية للصحف الوطنية في موضوع الاقتصاد العراقي بعد سقوط النظام السابق مباشرة يعملون كمستشارين دائمين او متفرغين لبعض منهم ومن مختلف الجامعات العراقية.
ب-ممثلون عن وزارات التخطيط الانمائي، النفط، الصناعة، الزراعة، الموارد المائية، المالية، الاسكان والتعمير، والبنك المركزي والمجلس النيابي.
ج-ممثلون من القطاع الخاص (رجال الاعمال):-
وتكون مهمة المجلس خلق قاعدة اقتصادية واسعة تعمل على ضمان تنوع مصادر الدخل والتمويل وتعيد التوازن للاقتصاد العراقي باتجاهين مترافقين:
الاول: تقليص الصفة الريعية للنفط في الاقتصاد من خلال خفض الاعتماد على قطاع النفط والاتجاه الثاني يسعى الى تنمية قاعدة القطاع الخاص، والتعاون المختلط من خلال مجموعة من القوانين والاجراءات المنشطة والداعمة له بصورة واضحة وثابتة بموجب سياسات موضوعية عملية لكي ينهض بدوره واخذ زمام المبادرة في مجال الانتاج السلعي والخدمات.
وفي الوقت نفسه يتم ترشيد القطاع الحكومي بصورة تدريجية ويبقى نشاطه متمركزا في الصناعات الاستراتيجية، وكذلك دعم القطاع الزراعي وتمكينه من اقامة المزارع الكبيرة ذات الانتاجية العالية، خاصة في محاصيل الامن الغذائي، وان تكون هناك شفافية عالية في متابعة دخل النفط وقنوات انفاقه ومعرفة اتجاهات وحجم عقود النفط.
أولا: القطاعات الاقتصادية:
١-قطاع النفط:
ترتبط السياسة النفطية بعوامل داخلية واخرى خارجية:
فبالنسبة للعوامل الداخلية فهي ترتبط بموضوعية التنمية والاستفادة القصوى والمثلى من عائدات النفط بما ينعكس مباشرة على رفاهية المواطن من خلال توفير المشتقات النفطية باستمرار والغاز للاستخدامات المنزلية واسعار معتدلة.
ان الكلام عن أي نجاح تحرزه وزارة النفط يجب ان لا يتعلق فقط في زيادة حجم الصادرات النفطية بل يجب ان يتجلى ذلك النجاح في تقديم الخدمات للمواطنين باسعار مناسبة، هذا من الناحية الاجتماعية، اما من الناحية الاقتصادية فينبغي ان يكون التركيز على اعادة هيكلة قطاع النفط باكمله ويبدأ ذلك بتأسيس شركة النفط العراقية لكي تتولى ادارة شؤون النفط من المنبع الى المصب وكما هو الحال في معظم الدول المنتجة.
وبالنسبة للعوامل الخارجية فينبغي اجتياز حاجز (المحرمات) الخاص بالخوف من الاستثمار الاجنبي لان النظام السابق قد عزل هذا القطاع عن التطورات العالمية في صناعة خاصة في المجال التكنولوجي لذلك ينبغي الاستفادة من الاستثمار الاجنبي في تطوير الصناعة النفطية من خلال عقد المشاركة في الانتاج، ولكن ينبغي توخي الحذر من مثل هذه الصيغ، اذ يجب تضمين تلك العقود نصوصا تغير من طبيعة العقد عند فرض ضرائب جديدة، او عند تغيير هيكل قطاع النفط عند تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، فضلا عن طرق الاستثمار الاجنبي الاخرى.
وبصورة عامة يجب ان تكون ملامح السياسة النفطية متضمنة الاتي:
١-الاستفادة المثلى من الثروة النفطية، وذلك بتنويع مصادر الاقتصاد العراقي وتطوير هيكل الصناعات البتروكيمياوية والصناعات السائدة والمكملة لها وتطوير القطاعات غير النفطية.
٢-تعظيم العائدات النفطية من خلال الاستثمار المبرمج لتطوير الحقول وزيادة الطاقة الانتاجية وتفعيل كفاءة العنصر البشري الفني.
٣-الحفاظ على مكانة العراق في سوق النفط كمورد رئيس.
٤-العمل على قيام صناعة وطنية تستفيد من التقنيات الجديدة في صناعة النفط.
٥-وضع موازنة واقعية بين المصالح الاقتصادية والسياسية والستراتيجية الاجنبية في العراق والمصالح الوطنية عند تحديد العلاقة بين العراق وشركات النفط العالمية، خاصة في مجال الاستثمار والتعاون المشترك لان الموقف السلبي الدائم من الاستثمار المشترك يعني المزيد من الانعزال والتخلف.
٦-الاستمرار بمسوحات جيولوجية متكاملة وشاملة لجميع مناطق العراق، ووضع خرائط جيولوجية بهذا الشأن.
٦-اعادة هيكلة وزارة النفط كل عشر سنوات لمواكبة التطورات التي تحصل في الادارة الستراتيجية للمؤسسات النفطية في العالم.
٨-ايلاء اهمية قصوى لقضايا البحث والتطوير في المؤسسات النفطية والعمل على الاستفادة من الملاكات الجامعية في فرق العمل البحثية.
٩-ايلاء اولوية لجعل الغاز مصدرا طاقويا رئيسا في الاستهلاك المحلي، ومصدرا للدخل من خلال خلق قيمة مضافة للطاقة الاقتصادية.
١٠-تغطية الطلب المحلي من المشتقات النفطية والغاز بصورة مستمرة بدلا من الاعتماد على سياسة ردود الافعال.
٢-القطاع الزراعي:
عانى القطاع الزراعي مشكلات معقدة منذ الثمانينيات في القرن الماضي تمثلت في انخفاض الانتاج والانتاجية والتصحر وانحسار كميات مياه الري وتراجع اعداد قوة العمل فيه، ولقد كانت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي والاجمالي في الخمسينيات من ذلك القرن بنحو (٣٦٪) تقريبا وفي العام ٢٠٠٠ كانت هذه المساهمة قد بلغت (٣٢٪) بسبب تراجع مساهمة القطاع الاستخراجي من ٣٨٪ في السبعينيات الى ١٠٪ تقريبا في العام ٢٠٠٠ بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة من مجلس الامن على العراق وتضخيم قطاع الخدمات.
استنادا الى ذلك ينبغي العمل على تفعيل القطاع الزراعي بالمقترحات الاتية:
١-تشجيع ايجاد المزارع الكبيرة بين المزارعين لانتاج الحبوب الرئيسة خاصة.
٢-التوجه نحو قبول وجود الشركات الزراعية العالمية للاستثمار الزراعي المشترك في العراق خاصة المحاصيل الستراتيجية والالبان.
٣-توفير المستلزمات التكنولوجية الحديثة خاصة المعدات الزراعية في مجال الحراثة والبادرات والحاصدات ومعدات الري.
٤-توفير الاجهزة المختبرية الحديثة في محطات البحوث الزراعية ورفدها بالاختصاصيين والعمل على التحكم بالموروثات الجينية وتصميم واستنباط سلالات نباتية محسنة تتحقق من خلالها مستويات عالية من الانتاجية.
٥-وضع ثوابت قانونية دولية في قضية مشكلة تقاسم المياه مع تركيا وسوريا وجعل مسألة مياه الري مركزية وليس بين الاقاليم. وذلك لضمان عدالة التوزيع.
١-تفعيل دور الكليات والمعاهد الزراعية في تطوير القطاع الزراعي من خلال ايجاد قوانين منظمة لهذا العمل، وايجاد لجان تنسيق بين تلك الكليات ووزارة الزراعة.
٣- القطاع الصناعي:
لم يكن القطاع الصناعي بمناى عن التخلف الذي لحق بالاقتصاد العراقي خلال العقود التي سبقت سقوط النظام السابق، على الرغم من ان هذا القطاع قد تم بناؤه في مطلع السبعينيات خاصة منشآت الصناعة الستراتيجية، وبقي هذا القطاع يعاني من الخسائر والفساد الاداري وتآكل العمر الانتاجي للمعدات والمكائن والاجهزة والالات ومن تخلف في نوعية تلك الاجهزة والمعدات. ويتضح دور القطاع الصناعي من خلال تراجع معدلات النمو التي بلغت (١٠,٢) للمدة من (١٩٧٠-١٩٨٠) ثم سجلت معدلاً سالباً بلغ (-٧,٣) للمدة(١٩٨٠-١٩٨٥) ثم (١,٤) للمدة (١٩٨٥-١٩٨٩).
وقد تلقت الصناعات التحويلية الصدمة الاشد تأثيراً من خلال تراجع معدلات نموها فقد سجلت معدل نمو بلغ (١٣,١) ثم (١,٣) ثم (-٣,١) للمدة المذكورة، وقد شلت الحروب الثلاث هذا القطاع، فأفقدته خصائصه الستراتيجية وطبيعته الانتاجية وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

مقترحات لتطوير القطاع الصناعي

في عالم اليوم تتسارع الدول في التغير التكنولوجي وزيادة الاهتمام بقضايا البحث والتطوير كقاعدة اساسية لزيادة القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية وتوفير السلع والخدمات بنوعية عالية الجودة واسعار معتدلة.
ومن اجل ان يكون القطاع الصناعي العراقي قريباً من تلك التطورات،فأننا نقترح الاتي:
١-اعادة هيكلة مؤسسات القطاع الصناعي من خلال تشكيل (مجلس اعلى للخصخصة) يرتبط بمجلس الوزراء، ذلك من اجل تحقيق عدة اغراض منها رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة الدور الريادي للقطاع الخاص في التنمية، كما يجب تغيير اسلوب تشغيل وادارة مشروعات القطاع العام لتتواءم مع قواعد القطاع الخاص بهدف تقليل الخسائر في القطاع العام والتهيؤ لاقتصاد السوق بشكل تدريجي.
٢-اعداد خطط خمسية لبناء القطاع الصناعي بكل انواعه وادخال التكنولوجيا الجديدة في مشروعاته وبموجب اولويات تنسجم مع متطلبات مراحل البناء والحاجة لكل فرع من فروع الصناعة مع التركيز على مشروعات الصناعة التحويلية .
٣-وضع قوانين خاصة بالبحث والتطوير ملزمة للتعاون بين مؤسسات القطاع الصناعي والجامعات للنهوض بأساليب الصناعة على وفق طرق حديثة متطورة تقلل التكلفة وتزيد من تحسين نوعية المنتوج، وتشير التقارير إلى ان الدول العربية بصورة عامة التي يبلغ عدد سكانها ٤٪ من سكان العالم تمثل المرتبة الاخيرة من المجموعات السكانية في قضية الانفاق على البحث والتطوير وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع اذ تصل هذه النسبة في اعلى مستوى لها في مصر (٠,٤ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي، بينما هي في الولايات المتحدة (٢,٦ ٪) وفي السويد (٣,٦٪)وفي اليابان (٢,٨٪)، هذا في الوقت الذي تعاني فيه مراكزالبحوث التابعة للجامعات العراقية من الاهمال مايجعلها تصارع البقاء وبحيث باتت عبارة (التعليم العالي والبحث العلمي) لاتتناسب مع الواقع الذي يعيشه البحث العلمي في العراق .
٤-ينبغي ان تلتزم المؤسسات الصناعية امام القانون بأصدار تقرير سنوي شفاف عن ايراداتها ونفقاتها وتكون امام المساءلة في حال الاخفاق في اعمالها .
٥-تشجيع الاستثمار المشترك مع المؤسسات والشركات العالمية حسب الاولوية بما يقود الى نقل التكنولوجيا الحديثة وتحسين ادارة الجودة والتسويق وتخفيف معدلات البطالة وتحسين مستوى المنافسة العالمية للمنتوج العراقي وتغطية الطلب المحلي باسعار معتدلة وتوظيف المدخلات المحلية
٦-تعزيز القدرات البشرية الماهرة لهذه المؤسسات من خلال الموازنة بين التعليم واحتياجات سوق العمل والاهتمام بالتدريب الفني المستمر لتطوير مهارات العاملين.
ان تحديد المسارات التي يسلكها العراق علمياً وتكنولوجياً في الالفية الثالثة للحصول على فرص التقدم والتطور ومواكبة مايحدث في العالم المتقدم يتطلب حكومة مؤمنة بهذا التقدم والتطور وقادرة على اتخاذ القرار السياسي المطلوب بهذا الشأن.

قطاع الخدمات

تلاشت فاعلية قطاع الخدمات في العراق بعد العام ١٩٨٠ بتدمير البنية التحتية لهذا القطاع الحيوي خاصة في المجال الاجتماعي الذي يشمل الصحة، التعليم النقل والاتصالات، الثقافة، الاسكان، والتخزين والتجارة الداخلية وغيرها.
وان البيانات عن قطاع الخدمات في العراق مضللة الى حد ما، وذلك بسبب تقلبات مساهمة القطاع الاستراتيجي في الناتج المحلي والاجمالي فعندما تنتعش اسعار النفط وترتفع معها عوائد صادراته ترتفع مساهمته في الناتج المحلي والعكس ايضا صحيح، وبصورة موجزة تعد نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي والاجمالي عالية جدا يؤشر خللا بنيوياً في الاقتصاد، فالمعروف عن قطاع الخدمات في العراق، وفي مجمل الدول الخليجية، انه قطاع طفيلي يعتاش ويتعكز على غيره من القطاعات المنتجة وبخاصة قطاع النفط وفي العراق فهو قطاع متخلف ويتضخم على حساب القطاعات السلعية، في حين يعد قطاع الخدمات في الدول المتقدمة صناعياً من القطاعات الستراتيجية والمساندة للقطاع السلعي، خاصة في مجالات التمويل والشحن والتأمين والتجارة الداخلية وتقنية المعلومات والاتصالات والنقل بأنواعه والمصارف والتخزين،ويبين الجدول رقم (٢) بعض الحقائق عن قطاع الخدمات في العراق.
لسنا هنا بصدد تقويم هذا القطاع قبل سقوط النظام السابق لان هذا الموضوع قد اشبع بحثاً في الادبيات والندوات الاقتصادية الى حد جعله اكثر ارتباطاً بحقوق الانسان والامن البشري، والجدول رقم (٢) لايحتاج الى تعليق بقدر مايكشف عن الخلل في الاقتصاد العراقي من جهة وفي هذا القطاع من جهة اخرى.
لكننا نورد هنا بعض المقترحات لتفعيل هذا القطاع ومنها:
١-معالجة هذا القطاع ضمن خطة متكاملة على مستوى الاقتصاد الكلي.
٢-امتصاص جزء كبير من العاطلين في هذا القطاع خاصة من الحاصلين على شهادات مهنية وعلمية من خلال معالجته البطالة ضمن ستراتيجية تعدها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصناعة وخاصة تأسيس دائرة معنية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ورفدها بقانون خاص او إجراءات عملية بالاستفادة من تجارب الدول الاخرى.
٣-تحسين نظام التعليم في العراق والمواءمة بين التعليم وسوق العمل.
٤-العمل على جعل قطاع الخدمات قطاعاً مسانداً للقطاعات السلعية من خلال تطوير فروعه بما ينسجم وتطورات مثيلها من الدول المتقدمة بإدخال تقنيات الاتصال الحديثة وتقنية المعلومات والالات والمعدات المتطورة خاصة في الشحن والتخزين والمعاملات المالية.

ثانياً -الخلاصة والاستنتاجات والمقترحات

لازمت الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي منذ اكتشاف النفط وتصديره في اواخر ثلاثينيات القرن الماضي حتى سقوط النظام السابق في ٩/ ٢٠٠٣/٤ فنمت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ولم يعد من السهل تغيير تلك الصفة بسبب السياسات القاصرة عن ادارة الثروة الطبيعية الاساس للعراق وهي النفط، على الرغم مما حدث من تطور واضح في حقبة السبعينيات في بناء الصناعة الستراتيجية وتطوير الصناعة النفطية.
ومما سبق من تفاصيل فيمكن ان نستنتج ما يأتي:
١-ترسخت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.
٢-تراجع اداء الصناعة النفطية بسبب سوء السياسة الخاصة بأدارة هذه الثروة الستراتيجية.
٣-تم عزل القطاع النفطي عن بقية القطاعات الاخرى في الاقتصاد مما افقد تلك القطاعات حافزاً اساسياً للتطور وتحولت الى قطاعات طفيلية تعتاش على عوائد النفط.
٤-تضررت البنى التحتية للاقتصاد وتراجع اداء المؤسسات الانتاجية وتآكل عمرها الانتاجي.
٥-إرتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي كدليل على الاختلال في التجارة الخارجية وتراجع الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي.
٦-تفاقم اختلال ميزان المدفوعات نتيجة بقاء الاعتماد على النفط كمورد رئيسي في حصيلة الصادرات.
٧-تخلف قطاع الخدمات وتفاقم مشكلة البطالة. وما انتشار ظاهرة (تجارة الارصفة) الا دليل على اتساع تلك المعضلة التي تضم الخريجين الجامعيين والمعاهد المتنوعة الاختصاص.
٨-انتشار ظاهرة الفساد الاداري بسبب تعثر أداء المؤسسات القضائية والتنفيذية وانكماش هيبة الدولة وخاصة بعد عمليات السلب والنهب والسرقة واستفحال الارهاب بكل اشكاله.
ولذا فأننا نقترح ما يأتي على مستوى الاقتصاد بكل مفاصله:
١-الالتزام بستراتيجية شاملة للبناء الاقتصادي تهدف الى تنويع مصادر الدخل القومي وبالاستفادة المثلى من الثروة النفطية وضمن مراحل زمنية محددة وتلبية متطلبات الاستهلاك والاستثمار بشقيه العام والخاص والتعويل على اقتصاد السوق في المراحل اللاحقة بصورة متدرجة بحيث يتمكن الاقتصاد والمجتمع من التكيف مع عمليات التحول والتطور دون التعرض الى الضرر البليغ او الصدمة.
٢-اعمار المؤسسات الانتاجية وبخاصة الصناعات الستراتيجية وادخال التقنيات الجديدة في عملياتها وحل مشكلة البطالة المقنعة فيها بصورة لاتزيد من مشكلة البطالة السافرة.
٣-إصدار قانون جديد للضرائب يهدف الى توزيع عادل للثروة ويدعم البناء الاقتصادي.
٤-الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة واصدار تشريعات خاصة بدعمها وتمويلها بوصفها تشكل حاضنة للامن الاقتصادي للمجتمع وبخاصة الشباب ومصدراً من مصادر قوة الاقتصاد الوطني.
٥-ينبغي ان تتدخل الدولة في مشروعات كثيفة مثل استصلاح أراضٍ زراعية كمرحلة اولى لإصلاح القطاع الزراعي وامتصاص البطالة.
٦-التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتخطيط والتعاون الانمائي والعمل والمالية بشأن المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
٧-تطوير القطاع النفطي بأسلوبين:
أ-عقود المشاركة في الانتاج (Buy back)مع وجود ضوابط تضمن مصالح العراق الوطنية مع الشركات العالمية.
ب-اتفاق الخدمات التشغيلية (Operating services Agreement)والمتضمن قيام الشركة الاجنبية ذات الخبرة والتقنية المتقدمة بالصناعة النفطية باستخدام اساليبها الفنية الجديدة لتطوير الحقول، وان عزل القطاع النفطي خاصة والاقتصاد العراقي بعامة عن حركة الاقتصاد العالمي هي لاتخدم الاقتصاد العراقي بل تؤدي الى تخلفه.
٨-ينبغي ان تكون هناك رؤية مشتركة للائتلاف الحكومي بعد انتخابات ٢٠٠٥/١٢/١٥ حول بناء الاقتصاد العراقي ومن دون هذه الرؤية فأن تباين الرؤى الفكرية سوف يثبط اعادة الاعمار والبناء.
٩-ينبغي محاصرة المنطلقات الفئوية للسيطرة على الثروة النفطية بحيث تكون ادارتها من قبل لجنة مهنية عادلة ومعترف بها بالنزاهة والخبرة من الاكاديميين المختصين بقضايا النفط وخبراء من وزارة النفط يصادق عليها البرلمان، تعمل هذه اللجنة على متابعة العمليات النفطية من المنبع الى المصب ومراقبة دخل النفط.
١٠-تشجيع قيام توزيع المزارع الكبيرة بين المزارعين والتوجه نحو قبول الشركات العالمية الزراعية للاستثمار في العراق خاصة في المحاصيل الستراتيجية، وان تتولى وزارة الزراعة هذا الموضوع.
١١-ترسيخ استقلالية البنك المركزي العراقي ورفده بالخبراء في شؤون النقد والادارة المصرفية الستراتيجية.
١٢-إصلاح الجهاز المركزي على وفق الادارة المصرفية الجديدة في العالم بادخال التقنيات الحديثة في العمل المصرفي في المجالات المصرفية كافة واشراك الجهاز المصرفي في عملية البناء الاقتصادي.
١٣-تأسيس صندوق خاص يسمى (صندوق الامن الاقتصادي) بأستقطاع نسبة ١٠٪ سنوياً من عائدات النفط يستخدم كاحتياطي للازمات الحادة جداً والطوارىء وللاجيال القادمة.
١٤-اصدار قانون خاص يشجع البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث وتخصيص رصيد كاف في ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتنفيذ هذا الغرض.
١٥-تفعيل دور وزارة العلوم والتكنولوجيا في البناء والبحث العلمي واستحداث مديريات لها في الاقاليم.

الجدول رقم (١)
معدل دخل الفرد في العراق لسنوات متفرقة (دولار)

السنة	دخل الفرد
١٩٧٠	١٧٤٥
١٩٧٥	٢٧٠٣
١٩٧٩	٤٢٤٩
١٩٨٠	٤٠٨٣
١٩٨٢	٣٠٣٥
١٩٨٤	٢٢٨٠
١٩٨٨	١٧٧٦
١٩٩٠	٨٦٨
١٩٩٣	٤٨,٥
١٩٩٨	٤٢,٥

المصدر:
١- وزارة التخطيط، الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٤، بغداد ص,٢٧٨.
٢- صندوق النقد العربي اعداد مختلفة.
٣-جامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة.
❖تدهور متوسط دخل الفرد بعد العام ١٩٩٠ لأسباب كثيرة في مقدمتها تدهور قيمة سعر الصرف للدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم الى أرقام ثلاثية ورباعية.

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي والاجمالي ونسبة عدد العاملين فيه لسنوات مختارة (٪)

السنة	المساهمة في الناتج المحلي والاجمالي	نسبة عدد العاملين في القطاع		
		(١٩٧٠-١٩٧٢)	(١٩٨٠-١٩٨٢)	(١٩٩٠-١٩٩٧)
١٩٧٥	٣٧	-.٤٠	-.٦٩	٦٦,٢
١٩٨٠	٣٠			
١٩٨٤	٤٦			
١٩٨٦	٥٢			
٢٠٠٠	٥٨			
٢٠٠١	٦٢			
٢٠٠٢	٦٤			